قياس وتحليل العلاقة بين بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر لدول مختارة للمدة (2014-2004)

أ.د. احمد حسين علي

م. عمار عبد الهادي شلال

جامعة الأنبار- كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص:

يعد موضوع الفقر من الموضوعات التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونه يرتبط بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مركز بالمستوى المعاشي للعنصر البشري وكيفية تهيئة الاحتياجات الاساسية لرفع المستوى المعيشي والنهوض بمؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية.

كما اكتسبت السياسات الاقتصادية الكلية، أهمية خاصة سيما تبنت المؤسسات الدولة للتمويل اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة من شأنها أن تسأهم وبشكل كبير في اصلاح اقتصاديات البلدان النامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتغيرات الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد الديون، وخفض مؤشرات البطالة والفقر.

Abstract:

The issue of poverty is one of the most important issues at the global and local level because it is linked automatically and focuses on the level of living of the human element and how to meet the basic needs of raising the standard of living and promoting macroeconomic policy indicators.

Macroeconomic policies have also been particularly important when state financial institutions have adopted sound macroeconomic policies that would significantly contribute to reforming the economies of developing countries, thereby achieving economic stability, structural changes required, debt repayment capacity and reducing unemployment and poverty indicators.

1. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أحد الموضوعات المهمة من خلال البحث والقياس لأثر بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تعد من المؤشرات الكلية في اقتصاديات الدول المختارة في مدى قدرتها ونجاحها في مكافحة مشكلة الفقر التي تعد أحدى الطرق المهمة ولما لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام عن طريق المزايا المتحققة منها .

2. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بتلكؤ عمل السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها الدول المختارة التي تمخضت عن السياسات الاقتصادية غير الرشيدة والتي ترافقت مع الاثار السلبية التي مرت بها البلدان من أزمات اقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي، والذي أثر على تحقيق رفع مستوى الرفاهية للفرد.

3. فرضية البحث:

تتمحور فرضية البحث حول استخدم السياسات الاقتصادية الكلية بأسلوب سليم ومدروس فضلا عن تناسبها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختارة والذي يؤدي إلى تحقيق اثاراً ايجابية على اقتصادياتها مما يؤدي إلى خفض مستوى الفقر.

4. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث بقياس العلاقة بين بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر للدول المختارة.

5. منهج البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيتها، فقد تم اعتماد محورين اساسيين في البحث فتمثل الأول بالمحور النظري وتضمن العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وظاهرة الفقر فضلا عن واقع الفقر واسبابه ومؤشراته للدول المختارة (الأردن، مصر، الجزائر)، أما المحور الثاني فقد تضمن الجانب التطبيقي باستخدام منهج القياس الاقتصادي للدول المختارة.

6. مدة البحث:

تناول قياس العلاقة بين نسبة الفقر ومؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2014) ثم تحويلها إلى فترات ربع سنوي وذلك حسب توفر البيانات للدول المختارة (الأردن، مصر، الجزائر).

7. هيكلية البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث في ضوء الفرضية فقد قسم البحث إلى محورين، إذ تناول المحور الأول (الاطار النظري) وتضمن مفهوم الفقر فضلا عن واقع الفقر في البلدان المختارة .

وتمثل المحور الثاني بقياس العلاقة بين نسبة الفقر وبعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية.

المحور الأول :الاطار النظري: واقع الفقر في البلدان المختارة:

يعرف الفقر بانه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات أي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية. (**Ray,1998:251**). من التعريف السابق يظهر لنا المعنى المطلق للفقر، أما المفهوم النسبي للفقر فهو يشير إلى انتماء الفقر إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من افقر 10%او 20% في المجتمع وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي.(**عطية، 78:2000**).

أولا- تحليل واقع مشكلة الفقر في الأردن:

يعد الأردن من البلدان الصغيرة والمنفتحة على الخارج إذ يبلغ عدد سكانه (9.531.712) نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان لعام(2015)، إذ تضاعف عدد السكان اكثر من (10) مرات خلال (55) عأما وكانت الزيادة الاكبر خلال العقد الماضي ولاسيما عام(2011) وقد بلغ معدل النمو السكاني للمدة (2004- 2015) حوالي (5.3%) ويعود هذا الارتفاع إلى الهجرة القسرية واللجوء إلى المملكة الأردنية.**(دائرة الاحصاءات العامة: 2015، 11)**

واسهمت كثير من السمات والعوامل مثل الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة كالفوسفات والبوتاس وضيق السوق المحلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي وارتفاع الميل للاستهلاك في اعاقة النمو، ويصنف الأردن ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط، ويعد الأردن من البلدان المصدرة للخدمات وعوامل الانتاج. أما مسببات ظاهرة الفقر في الأردن فقد أشار البنك الدولي في تقريره لعام (2004) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لعام (1997) في تقريره حول التنمية البشرية أنها تعود إلى عدة اسباب، ويمكن تلخيصها بالتالي:**(الفارس، 2001: 50)**

1- انخفاض الانتاجية وبطء معدلات نمو توافر فرص العمل وقلة كميات الانتاج وسوء نوعياته وعدم الاستقرار في الاسواق والاختناقات التسويقية للإنتاج واللامساواة في توزيع الدخل والثروة.

2- المواقع النائية والمنعزلة لبؤر الفقر والتدهور البيئي خاصة التصحر والتلوث.

3- الحاجات المنزلية وفقر رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية وضعف شبكات الضمان الاجتماعي، وضعف التميز النوعي وارتفاع نسبة معدلات النمو السكاني الذي تجاوز معدلات النمو الاقتصادي ولاسيما في منتصف الثمانينات.

4- نشوب الحروب في المناطق المجاورة لمناطق الفقر كحرب الخليج العربي الثانية والثالثة والانعكاسات السلبية للهجرة إلى الأردن، وانخفاض أسعار النفط، والحصار الاقتصادي على العراق في عقد التسعينات، والعولمة.

الجدول (1-1) يحتوي على التقديرات الرئيسية التي اجريت خلال للمدة (1987- 2013) لتحديد خطي الفقر (المطلق والمدقع)[1] ونسب الفقر في الأردن، وعلى الرغم من اختلاف المناهج والطرق التي اتبعها الباحثون وتباين خطوط الفقر التي توصلوا اليها إلا ان نسب الفقر التي قاموا بأحتسابها جاءت متقاربة على نحو ملحوظ.

[1] الفقر المدقع: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الغذائية الاساسية اللازمة للحصول على الحد الادنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا ويزاول نشاطاته الاعتيادية.

-الفقر المطلق:هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية معا. (حطاب، 2007: 1304)

الجدول (1-1) نسبة الفقر وخطوطه في الأردن لسنوات مختارة

البيان / السنوات	نسبة الفقر (%)	خط الفقر المطلق دينار اردني/ الشهر	نسبة الفقر المطلق من السكان %	خط الفقر المدقع دينار اردني /للشهر	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
1987	3.0	182	18.7	95	36.06
1992	14.4	210	21.3	108	43.36
1998-1997	21.1	190.8	26	79.8	36.42
2003-2002	14.2	310	25	156	38.87
2004	-	-	-	-	33.0
2006	13.0	556	13.0	239	37.72
2008	13.3	680	17.3	292	33.82
2010	14.4	810	18.3	336	35.43
2013	-	-	-	-	35.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1- العمودان (1) و(5) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة، ابو ظبي، الأمارات.

2- الاعمدة (2 ، 3، 4) البنك الدولي(2004) تقييم الفقر في الأردن، الجزء الأول، نيويورك، الملاحق الاحصائية.

يشير تقرير البنك الدولي لعام (2004) إلى تزايد عدد الفقراء (6) مرات خلال المدة (1987-1992)، إذ ازداد عددهم من (85) ألف إلى نحو (554) ألف عام (1992) وبقى مستقراً بتغيير طفيف حتى عام (1997)، وتشير الدلائل والاحصائيات إلى هبوطه بعدئذ خلال المدة (2000-2004) (**البنك الدولي،2004: 7**) ومما يؤكد ذلك ازدياد عدم المساواة بارتفاع معامل جيني[1] لتوزيع الدخل من (36.06%) إلى (43.36%) ثم تراجعه إلى (36.42%) في عام (1997)، وبقى مستقراً في مكانه حتى عام(2004)ليهبط إلى (33.0%) كما في الجدول(1-1). وتشير احصائيات التقرير

[1] معامل جيني: وهو من المقاييس المهمة والاكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل. (حطاب، 2007: 1304,1303)

الاقتصادي العربي الموحد إلى ان الأردن أفضل حالاً من المتوسط العام لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من حيث المؤشرات الاجتماعية فهو من الاقطار متوسطة الدخل وبه أقل معدلات للامية وتناقص معدلات وفيات الاطفال بين سكانه بنسبة (50%).

أما دراسات تحليل التباين الأقليمي لظاهرة الفقر في الأردن وأثر المشاريع التنموية في مكافحتها، فقد كشفت عن تزايد عدد افراد الاسرة في المجتمع الأردني التي تصل في المتوسط إلى (6) مولود خلال المدة الانجابية للمرأة، كما اوضحت عن تدني مستوى الدخل لدى غالبية الاسر بسبب تدني الاجور ومحدودية مصادر الدخل إذ تصل نسبة الذين يتقاضون دخلاً شهرياً يقل عن (500) دينار اردني حوالي (95%) من نسبة السكان المشتغلين. (**العجلوني، 2010: 9**)

بالرجوع إلى الجدول (1-1) فقد تضمنت المؤشرات إلى ارتفاع خط الفقر المطلق في الأردن بنحو (246) دينار، ليصل إلى (556) ديناراً للفرد الواحد سنوياً أي بواقع (46.3) دينار شهرياً في عام (2006) مقارنة مع (310) دينار للعام (2002)، قد جاء ذلك نتيجة لارتفاع خط الفقر للغذاء كذلك ارتفاع خط الفقر غير الغذائي. وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق إلى (13%) في عام (2006)مقارنة مع (14.2%) للعام (2002).

أما في عام (2008) فقد بلغت نسبة الفقر (13.3%)، وبخط فقر مطلق (680) ديناراً سنوياً، إذ انخفض معامل جيني إلى نحو (33.82%) وقد سجلت المؤشرات إلى خط مدقع بنحو (292) ديناراً سنوياً إذ سجلت العاصمة عمان أعلى معدل لخط الفقر المدقع بمقدار (300) دينار سنوياً.

في عام(2010) كانت نسبة الفقر بحدود (14.4%) مما ادى إلى ارتفاع معامل جيني إلى (35.43%) لتكون نسبة الفقر المطلق (18.3%) من عدد السكان وبخط فقر مدقع بمقدار (336) دينار سنوياً اي بواقع (28) ديناراً شهرياً.

ثانيا- تحليل واقع مشكلة الفقر في مصر:

شهدت مصر خلال عقد التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة مدة من الركود كانت لها آثار اجتماعية سلبية على واقع التشغيل ومستوى المعيشة، والتي نجمت عن هذه المدة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاجور الحقيقية في بعض القطاعات الاقتصادية، وظهرت دلالات واضحة على تأثر الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل حاد.

بقيت معدلات الفقر في مصر مختلفة في الحضر عنها في الريف وان التحسن الذي ظهر في الثمانينات قد شمل كلا الأقليمين الحضر والريف، إذ في عامي (1980،1981) كان مدى انتشار الفقر يقل بدرجة قليلة في القطاع الريفي عنه في القطاع الحضري، أما في عقد التسعينات فقد لعبت عوامل عديدة في زيادة معدلات الفقر في مصر منها التدهور الكبير في الايرادات النفطية والغازية،

والاثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج العربي عام(1990) وعودة العاملين من العراق والكويت، فضلاً عن تفاقم اعمال العنف الداخلي، حيث تجاوز الفقر في القطاع الريفي نظيره في القطاع الحضري بكثير إذ بلغت نسبة الفقر في القطاع الحضري (35%) وقطاع الريف وصلت إلى (84%).**(كريم، 1996: 126)**

أما أهم الخصائص لعوائل الفقراء في مصر فيمكن توضيحها بالتالي:**(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005: 12 -13)**

أ-عدد افراد العائلة الكبير.

ب-ارتفاع معدل الخصوبة.

ج-ارتفاع مستوى الفقر في الاسر التي تعيلها إناث.

د-التحيز على اساس النوع.

هـ-تشغيل الاطفال.

يأخذ الفقر في أغلب البلدان العربية ولاسيما مصر طابعاً ريفياً إذ ان معدلات الفقر في الاوساط الريفية اعلى من معدلات الفقر في الاوساط الحضرية، كما ان الريف يحتضن غالبية الفقراء في مصر، إذ يأوي الريف اكثر من ثلاثة ارباع الفقراء،وهذا يدعو إلى التركيز في سياسات مكافحة الفقر على المناطق والمجتمعات الريفية لتنمية وتوسيع نطاق الانشطة المرتبطة بهم خاصة في القطاع الزراعي. والجدول (1-2) يوضح نسبة وخطوط الفقر في مصر لسنوات مختارة:

الجدول (1-2) نسبة وخطوط الفقر في مصر لسنوات مختارة (جنيه مصري)

البيان / السنوات	نسبة الفقر (%)	خط الفقر المطلق		خط الفقر المدقع		نسبة الفقر المطلق(%)		معامل جيني (%)
		الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	
1982-1981	17.2	228.1	153.7	138.6	109.7	30.4	29.7	-
1991-1990	24.3	727.7	641.2	722.6	485.9	30.9	54.5	32
1996-1995	19.4	968.4	696.2	1325.9	923.9	-		30.13
2000-1999	16.6	-		1116		44.3		32.76
2005	19.6	-		1423.1		16.7		32.14

2009-2008	22	994.5		20.7	30.75
2011-2010	25.2		2061	21.6	-
2013	26.3	3076	-	-	30.80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1-كريمة كريم(1996) الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، سوريا.

2-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد متفرقة، ابو ظبي، الأمارات.

يعكس الجدول (1-2) نسب وخطوط الفقر لسنوات مختارة حسب توفر البيانات لجمهورية مصر العربية، حيث نجد ان نسبة الفقر منذ بداية الثمانينيات لحد التسعينيات في تزايد فقد سجلت نسبة (17.2%) وبخط فقر مطلق (228.1، 153.7) جنيه مصري للحضر والريف على التوالي اي بنسبة (30.4، 29.7%) من السكان للحضر والريف على التوالي ولو قارنا هذه النسب بما جاء في عام (1990- 1991) نجد ان نسبة الفقر ازدادت إلى (24.3%) بخط فقر مطلق (727.7، 641.2) للحضر والريف على التوالي وهذا يعكس ازدياد إعداد الفقراء إذ ازدادت نسبة الفقر المطلق عام (1990)إلى (30.9، 54.5%) من الحضر والريف وسبب ذلك زيادة الخلل الاجتماعي والتفاوت في توزيع الدخل وصعوبة الخروج من ظاهرة الفقر، والذي يتطلب الخروج منها زيادة دخول الفقراء للوصول إلى المساواة والعدالة في توزيع الدخل، إذ سجل معامل جيني نسبة (32%) في عام (1990). أما خط الفقر المدقع فقد سجل (138.6، 109.7) جنيه مصري عام(1981) ليصل إلى(722.6، 485.9) للحضر والريف على التوالي عام (1990) ومن الملاحظ ان في عقد التسعينات شهدت مصر تردي في مستويات المعيشة وتعميق الفقر مقارنةً مع بداية الثمانينيات ويعود ذلك إلى تظافر عوامل الاصلاح الاقتصادي والتدهور الكبير في ايرادات النفط وعوامل اخرى تم التعرف عليها بموضوع واقع الفقر في مصر.

أما في منتصف عقد التسعينات (1995- 1996) فقد بلغت نسبة الفقر (19.4%) بخط فقر مطلق للحضر والريف قرابة (968.4، 696.2) جنيه للفرد سنوياً، وهذا يعني زيادة عدد الفقراء عقب تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وبخط فقر مدقع للحضر والريف بما يقارب (1325.9 ، 923.9) جنيه مصري سنوياً، وقد بلغ عدد الفقراء وفق خط الفقر المطلق (5.82) مليون و(8) مليون فرد للحضر والريف ، كما بلغ عددهم وفق خط الفقر المدقع حوالي (11.65) مليون و (17.23) مليون فرد في الحضر والريف ، مما يشير إلى زيادة ظاهرة الفقر بين الخطين، ومما تجدر الاشارة اليه ان الفرد يعد

فقيراً إذ يقل انفاقه عن (752) جنيه مصري للحضر و (512) جنيه مصري للريف وفق خط الفقر المدقع حسب الأسعار الجارية للعام(1996). **(معهد التخطيط القومي، 1996: 30)**.

في عام (2008– 2009) ارتفعت نسبة الفقر إلى (22%) من مجموع السكان وكان نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية وقد ادى ذلك إلى انخفاض في معدل الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي. عام (2010– 2011) زادت نسبة الفقر لتصل إلى (25.2%) اي بمعدل زيادة (3.2%) نتيجة تأثر الفقراء البالغين بتقلبات أسعار المواد الغذائية وبالرغم من اعتمادهم على مواد غذائية قليلة الكلفة، إذ ان الفقراء في مصر ينفقون ما يزيد عن نصف دخلهم على الغذاء. فقد بلغ خط الفقر المدقع (2061) جنيه مصري سنوياً.

في عام (2013) فقد زادت نسبة الفقر في مصر عموماً من (25.2%)إلى (26.3%) من عدد السكان، اي ما يقارب (24196000) شخص يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان الذي بلغ حوالي (92)مليون نسمة.**(الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2013: الاحصائيات)**

ثالثا– تحليل واقع مشكلة الفقر في الجزائر:

تعود جذور الفقر في الجزائر إلى مدة الاستعمار الفرنسي، إذ تتراوح بين (65– 75%) من مجموع السكان آنذاك، إذ انتهجت فرنسا سياسة سأهمت في زيادة معدلات الفقر في الجزائر على حساب رفع مستوى معيشة الاوربيين، لقد تفاقمت ظاهرة الفقر في مرحلة التسعينات من القرن الماضي نتيجة لعوامل عديدة وقد ازدادت بشكل خاص منذ ان بدأت البلاد في عام (1994) بتحرير اقتصادها وتخصيص المؤسسات العامة وتسريح الاف الموظفين من الخدمة، فضلا عن المواجهات بين قوات الامن والمجموعات الارهابية المسلحة التي اوقعت ما بين (150– 200)الف قتيل منذ العام(1992)وهذا كان بناءاً على طلب صندوق النقد الدولي، والتي ادت إلى نزوح كبير إلى الاحياء الفقيرة في المدن مما سأهم في تفشي ظاهرة الامية والبطالة وتدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية وازدياد ظاهرة الفقر في الارياف وضعف الخدمات الصحية، إذ تم تصنيف الجزائر في المركز (103) من بين (173) دولة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية. لعام (2005). **(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005: 101)**

من أهم الاسباب والعوامل التي ادت إلى ظهور وانتشار ظاهرة الفقر في الجزائر هي: **(رزيق، فروضي، 2014: 660)**

أ–**الاسرة ومعدل الدخل:** إن حجم الاسرة يعتبر من مسببات الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب اسرة متقاعد بنسبة (27.9%)، يليها رب اسرة ذي اجر بنسبة (16.70%) وفي المرتبة الثالثة يأتي العامل اليدوي بنسبة (14.52%)، في حين لا تمثل نسبة الاسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى (10.76%).

ب-النزاعات الداخلية والخارجية: لقد سأهم الصراع السياسي والنزاع الداخلي المسلح في الجزائر الذي حدث عام (1992) بتعميق الفقر وانتشاره في اوساط عريضة من السكان

ج-برامج التصحيح الهيكلي: تتمثل في الاصلاحات الاقتصادية الذاتية التي مرت بمرحلتين: مرحلة اعادة الهيكلة ومرحلة استقلالية المؤسسة العمومية، والاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية. وبدأت ظاهرة البطالة تتسع والتي تعتبر العنصر الاساسي لظاهرة الفقر، إذ بلغت (28.6%) سنة(1997).

د-الصدمات الخارجية: تعرضت الجزائر منذ بداية عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات أثرت في الناتج المحلي وميزان المدفوعات كارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية للديون مما زاد من تكلفة خدمة المديونية الخارجية.وتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، إذ سجلت أسعار النفط انخفاضاً ادى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من(13)مليار دولار سنة(1985)إلى حوالي (7)مليار دولار سنة(1986).

هـ-الفساد والبيروقراطية: سأهمت البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة بسبب البطء في الانجاز وتعقيد الاجراءات وعدم الاكتراث لمصالح المجتمع والمواطنين.

وقد صنف مؤشر إدراك الفساد التي صدر عن منظمة الشفافية الدولية (2010) الجزائر في المركز (105) من اصل (178) دولة شملها التقرير. **(OTI ,2010,22)**.

من خلال الجدول (1-3) يمكن ان توضح أهم الدراسات التي جاءت بتقدير نسبة الفقر وخطوط الفقر الاكثر انتشاراً، حتى نهاية سنة(2005) في الجزائر.

الجدول (1-3) نسبة وخطوط الفقر في الجزائر لسنوات مختارة (دينار جزائري)

البيان / السنوات	نسبة الفقر (%)	خط الفقر المطلق	خط الفقر المدقع	مؤشر جيني (%)
1988	8.1	2791	2172	40.19
1995	14.1	14827	10943	35.33
2000	12.1	19794	139.5	36.9
2005	5.1	-	-	31.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد متفرقة، ابو ظبي، الأمارات.

يظهر لنا من خلال الجدول (1-3) ان ظاهرة الفقر في الجزائر بدأت تتفاقم منذ نهاية الثمانينات، إذ قدرت نسبة الفقر لسنة 1988 حوالي (8.1%) وقد قدر خط الفقر المطلق عام(1988) بـ (2791) د.ج، إذ قدر في الحضر حوالي (2791) وفي الريف (2809) د.ج. مما سجل نسبة خط الفقر المدقع (12.2%) عام 1988 ثم ارتفع إلى(22.2%)من اجمالي السكان لعام(1995) **(بوساق،2004: 87)** وتعود هذه الزيادة في مؤشرات ظاهرة الفقر ولاسيما في نهاية عقد الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى تدهور أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في تلك المدة والتي أهمها:**(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2003: 157)**

1- انخفاض حصة الفرد من الدخل المتاح بنسبة (36%) بالقيمة الحقيقية في غياب النمو الاقتصادي.

2- تناقص مستوى النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي من (12%) عام (1988)إلى (9%) لنفس العام.

3- ارتفاع نسبة البطالة من (17%) عام(1985)إلى (19%) سنة (1988)وكانت الحصة الاكبر للشباب الأقل من 25 سنة إذ بلغت عام(1999) نحو (44%).

ان هذا الارتفاع في خط الفقر المدقع يعود إلى عوامل عدة منها ارتفاع الحد الادنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الاساسية، بمعنى ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاساسية من مواد استهلاكية وملبس نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة، كذلك يعود لاستمرار التدهور في القوة الشرائية للدينار الجزائري. كما ان معامل جيني سجل في تلك المدة معدل (40.19)% عام (1988) وبعدها بقيت متقاربة للاعوام التي تلتها من خلال ما موضح في الجدول (1-3).أما خط الفقر المدقع الذي يأخذ سلة من المواد الغذائية كمرجع له التي تمثل الحد الادنى من مستوى الاحتياج الغذائي التي قدرت بـ (2100) سعرة حرارية يومياً حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام (1998)، والتي قدرت بقيمة نقدية للعام (1988)حوالي (2172) دينار جزائري للشخص الواحد إذ قدرت في الحضر بما يقارب (2181) دينار جزائري وفي الريف بلغت (2165) دينار جزائري، وقد قدر هذا الخط للعام (1995) حوالي (10943) دينار جزائري إذ بلغت في الريف (10898) دينار جزائري وفي الحضر (10991) دينار جزائري للفرد**(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998: الاحصاءات)** وبلغ هذا المؤشر عام (2000) حوالي (13943) دينار جزائري إذ بلغت في الحضر بما يقارب (13946) دينار وفي الريف (13849) دينار جزائري للفرد الواحد**(بوساق،2004: 89)**. بالرجوع إلى الجدول (1-3) فقد انخفضت نسبة الفقر لسنة (2005)إلى (5.7%) ومعدل الفقر المدقع حوالي (2.7%) لنفس العام، كما سجل معامل جيني معدل (31.1%) اي شهد انخفاضاً عن السنوات السابقة، ان هذا الانخفاض في نسبة الفقر والمؤشرات الاخرى لسنة (2005) يعود إلى ان زيادة عدد

الاسر التي من خلال دخلها استطاعت من اشباع الحاجات الغذائية الاساسية برفع عدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.**(صندوق النقد العربي،20:2006)**

رابعا:العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية والفقر:

إن الاثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي تظهر بشكل مباشر في جميع القطاعات في الاقتصاد القومي وتظهر بشكل واضح على أغلب أفراد المجتمع ولأنها كذلك نجد أن الواقع يؤكد ان كثيراً من السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر وغير مباشر في الفقر، ان الفقر كظاهرة تمتد جذورها إلى مجموعة تشوهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولعل من أهم هذه التشوهات، التشوهات الاقتصادية، وتجارب الدول المختلفة تؤكد ان وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يجعل النتائج الايجابية الناتجة عن النشاط في هذا الاقتصاد امرا صعب المنال وهذا بدوره يترك تداعياته على شكل تباطؤ في النمو ومن ثم على مستوى المعيشة وترسيخ ظاهرة الفقر. **(بلول، 2009: 555).**

ان ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل قطاعات الاقتصاد الوطني ومواضيعه على مستوى الاقتصاد الكلي، فالفقر يرتبط بالناتج الإجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظيف والمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية، كذلك يرتبط بوضع الاقتصاد من حيث الكساد و التضخم، إذ يتأثر مؤشر الفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبا وايجابا.

المحور الثاني: تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر:

لقياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق اختبارات التكامل المشترك من أجل معرفة مدى أهمية مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في الأردن ومصر والجزائر، سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

اولا: وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

يمكن إجمال معطيات البحث في المتغيرات الآتية:

أ- الناتج المحلي الإجمالي: يمثل احد مؤشرات الدخل الذي يعكس حصيلة سياسات اخرى.

ب- الانفاق الكلي: يمثل أحد مؤشرات السياسة المالية.

ج- عرض النقد الواسع: يمثل أحد مؤشرات السياسة النقدية.

د- صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل أحد مؤشرات السياسة التجارية.

هـ- نسبة الفقر: يمثل المتغير التابع.

الجدول (2-1) توصيف متغيرات البحث في النموذج

المتغيرات	الرمز	المدة
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	2014-2004
الانفاق الكلي	IM	
عرض النقد الواسع	M2	
صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	EXP01	
نسبة الفقر	PR	

المصدر: من عمل الباحثين.

ثانيا: طبيعة بيانات الدراسة:

اعتمدت (36) مشاهدة وذلك من خلال تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرق القياس الاقتصادي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة. إذ تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة الاقتصادي (DIS) على النحو الآتي: **(العفلوكي، 2016: 210)**

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

إذ أن:

Zt: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة(t)

Zt – 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة(t)

Zt + 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة(t)

X_i: القيمة الخام للربع i قبل التعديل (1,2,3,4)= i

ثالثا:توصيف النموذج القياسي:

يهدف هذ المحور إلى تشخيص طرق الاقتصاد القياسي التي سوف توظف لقياس العلاقة بين نسبة الفقر ومؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي واجمالي النفقات العامة وعرض النقد

بمعناه الواسع وصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، في البلدان المختارة للمدة (2004–2014) باستخدام البيانات الربع سنوية، ولتحقيق هذا الهدف سنقوم باختبار جذر الوحدة لديكي فوللر–البسيط والموسع Augmented Dikey–Fuller Test (ADF) فضلا عن اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن _ جوسليوس ونموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

ثالثا: تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الأردن:

1: نتائج اختبارات جذر الوحدة :

تشير النتائج ان جميع المتغيرات غير ساكنة عن المستوى الاصلي I(0) ضمن (ADF) كما في الجدول (2–2)، لأن القيم الاحتمالية غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وان هذه المتغيرات تصبح ساكنة عند اخذ الفروق الأولى لها I(1)، كما في الجدول (2–3).

الجدول (2–2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

A.D.F						
		(GDP)	(IM)	(M2)	(PR)	(EXP01)
With Constant	t-Statistic	1.0076	-1.1287	-0.1244	0.886	1.4009
	Prob.	0.9957	0.9573	0.9385	0.994	0.9986
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0961	-3.0507	-4.2015	-3.9619	-0.9064
	Prob.	0.0012	0.135	0.0132	0.0203	0.9433
		***	n0	**	**	n0
Without Constant Trend	t-Statistic	5.5086	-1.365	3.5557	1.3669	5.5833
	Prob.	1	0.1565	0.9998	0.9539	1
		n0	n0	n0	n0	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

الجدول (2–3) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات

A.D.F						
		d(GDP)	d(IM)	d(M2)	d(PR)	d(EXP01
With Constant	t–Statistic	-7.5012	-4.3474	-6.1011	-2.5322	-6.9489
	Prob.	0.000	0.0016	0.000	0.1179	0.000
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t–Statistic	-7.6017	-4.5267	-5.9954	-5.5181	-7.2339
	Prob.	0.000	0.0052	0.0001	0.0004	0.000
		***	***	***	***	***

Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-1.1129	-3.528	-1.6598	-1.9647	-1.3588
	Prob.	0.2356	0.0009	0.0909	0.0487	0.1581
		n0	***	*	**	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

2: تحليل نتائج مدة الإبطاء المثلى :

لتحديد طول مدة الإبطاء المثلى للنموذج تم توظيف الاختبارات (AIC, SC, HQ)، إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى لأقل قيمة، إذ تشير النتائج في الجدول (2-4) إلى ان مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء الثالثة حسب المعايير الثلاثة، لأنها تعطي أقل القيم لكل المعايير المستخدمة.

الجدول (2-4)نتائج اختبارات مدة الابطاء المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
1	43.56786	44.70158	43.94932
2	39.34631	41.61375	40.10923
3	38.10240*	41.50356*	39.24679*

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

3: نتائج اختبار التكامل المشترك :

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث تحتوي على جذر وحدة وهي غير مستقرة في مستواها، وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مما يعني إمكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، ويظهر الجدول (2-5) قيمة معامل الأثر (trace)، والجدول (2-6) يظهر القيمة العظمى (Max)، ومن هذه الاختبارات يمكن معرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

الجدول (2-5) معامل الأثر (Trace) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.905745	189.2452	69.81889	0.000
At most 1 *	0.840009	108.9456	47.85613	0.000
At most 2 *	0.522504	46.636	29.79707	0.000
At most 3 *	0.430788	21.5032	15.49471	0.006
At most 4	0.066622	2.34414	3.841466	0.126

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

حينما تكون القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) هذا يدل على وجود تكامل مشترك، ومن الجدول اعلاه يشير اختبار الأثر إلى أن القيمة المحسوبة لإحصائية (Trace) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك (r=0)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1)، وهذا يدل على ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الأردن خلال مدة البحث.

أما اختبار القيم العظمى (Max) فقد جاءت نتائجه مطابقة لنتائج اختبار الأثر (Trace)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (GDP,IM,M2,EXP01) ونسبة الفقر (PR)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%) كما في الجدول (*2-6*)، على وفق هذه النتائج التي تشير إلى وجود التكامل المشترك يتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ.

الجدول (2-6) القيمة العظمى (Max) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.905745	80.29956	33.87687	0.000
At most 1 *	0.840009	62.30964	27.58434	0.000
At most 2 *	0.522504	25.1328	21.13162	0.013
At most 3 *	0.430788	19.15906	14.2646	0.008
At most 4	0.066622	2.34414	3.841466	0.126

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

4: تحليل نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

من اجل معرفة العلاقة التوازنية بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر سوف نستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ، فإذا كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغرات.

يمكن توضيح نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ حسب النلحق (1)

يمكن تحليل نتائج متجه تصحيح الخطأ للعلاقة بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الأردن وتفسيرها بالتالي:

1- يتضح من نتائج معادلات نموذج متجه تصحيح الخطأ أعلاه أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر، أي ان هناك تأثير يتجه من المتغيرات (M2،IM،GDP،EXP01) إلى نسبة الفقر (PR)، وذلك لأن معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة كما أنها معنوية حسب اختبار (t) ($p<0.05$)، إذ كان معامل تصحيح الخطأ يساوي (0.252708) وهذا يعني امكانية تفسير (25%) من الصدمات على المدى الطويل، وهذا يدعم تأثير المتغيرات في نسبة الفقر في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الأجل.

2- تحليل نتائج العلاقة بين صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر.

تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) لصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP01) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، إذ بلغت (0.002601-) في الأجل الطويل وهذا يعني ان زيادة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة (0.002601%) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مطابقاً للنظرية الاقتصادية التي تقر بوجود استجابة عكسية، وهذا يعكس أهمية زيادة الموارد النقدية الاجنبية في امكانية تمويل سياسات معالجة الفقر.

3- تحليل نتائج العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) للناتج المحلي الإجمالي (GDP) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، إذ بلغت معلمة تصحيح الخطأ (0.003867) وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بنسبة (0.003867%) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى سياسات الحكومة بما يتعلق بالمديونية وفرض الضرائب الجديدة مع ثبات الدخل ،إذ يتحمل الفرد الأردني ما يقارب(77) ضريبة ابرزها ضريبة المحروقات التي تتجاوز (40%) من الدخل،فضلا عن التفاوت في توزيع الدخل.

4- تحليل نتائج العلاقة بين الانفاق الكلي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى عدم وجود أثر للإنفاق الكلي (IM) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، إذ بلغت معلمة تصحيح الخطأ (0.003518)، ان عدم وجود علاقة بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية ،وسبب ذلك ان الزيادة في الانفاق يذهب إلى الخدمات الاساسية كتوفير الكهرباء التي تولد

من الغاز الطبيعي وتخصيص نسبة من الانفاق الكلي للاجئين السوريين ولم يقابل زيادة الانفاق رفع رواتب ودخول الافراد الأردنيين.

5- تحليل نتائج العلاقة بين عرض النقد الواسع ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) لعرض النقد الواسع (M2) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، إذ بلغت معلمة تصحيح الخطأ (0.001029-) وهذا يعني ان زيادة عرض النقد الواسع بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة (0.001029%) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مطابقاً للنظرية الاقتصادية.

رابعا: تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في مصر:

1: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

اظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول (2-7) احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات حسب اختباري ديكي- فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون.

الجدول (2-7) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

A.D.F						
		(GDP)	(IM)	(M2)	(PR)	(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-1.3336	-0.0701	-0.6675	-1.0942	0.7898
	Prob.	0.6016	0.9447	0.8413	0.7063	0.9919
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9437	-3.0473	-1.9863	-1.3544	-3.5784
	Prob.	0.6086	0.1349	0.5871	0.8557	0.0502
		n0	n0	n0	n0	*
Without Consta & Trend	t-Statistic	-0.5606	-1.694	0.8865	2.1223	0.5427
	Prob.	0.4664	0.085	0.8954	0.9904	0.8269
		n0	*	n0	n0	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

تشير نتائج الجدول (2-8) إلى ان جميع المتغيرات اصبحت ساكنة بعد اخذ الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

الجدول (2-8) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات

A.D.F						
		d(GDP)	d(IM)	d(M2)	d(PR)	d(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-1.2142	-3.4637	-4.3109	-3.7101	-2.2332
	Prob.	0.656	0.0156	0.0018	0.0085	0.1999
		n0	**	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8083	-3.5093	-2.9617	-3.7759	-2.2322
	Prob.	0.9543	0.0548	0.1595	0.0309	0.4541
		n0	*	n0	**	n0
Without Consta & Trend	t-Statistic	-0.7176	-2.9143	-4.1348	-2.751	0.5714
	Prob.	0.3979	0.0049	0.0002	0.0075	0.8335
		n0	***	***	***	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

2: تحليل نتائج مدة الإبطاء المثلى: لتحديد طول مدة الإبطاء المثلى للنموذج تم توظيف الاختبارات (AIC, SC, HQ)، إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى لأقل قيمة، إذ تشير النتائج في الجدول (2-9) إلى ان مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء الثالثة حسب المعايير الثلاثة، لأنها تعطي أقل القيم لكل المعايير المستخدمة.

الجدول (2-9) نتائج اختبارات مدة الابطاء المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
0	74.41653	74.64327	74.49282
1	56.6253	57.98576	57.08305
2	53.00152	55.4957	53.84073
3	50.60394*	54.23184*	51.82462*

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

3: نتائج اختبار التكامل المشترك :

بعد ان اثبتت اختبارات جذر الوحدة ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث تصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الأولى، مما يدل على امكانية ووجود تكامل مشترك بينهما. سوف يتم استخدام اختبار جوهانسن لتقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، والجدول (2-10) يوضح النتائج القياسية باستخدام اختبار لتحديد العلاقة بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في مصر للمدة (2004-2014).

الجدول (2-10) معامل الأثر (Trace) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.840602	157.4286	69.81889	0.000
At most 1 *	0.779138	94.99268	47.85613	0.000
At most 2 *	0.579499	43.6453	29.79707	0.000
At most 3	0.323857	14.19085	15.49471	0.077
At most 4	0.025691	0.884919	3.841466	0.346

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يشير اختبار الأثر إلى أن القيمة المحسوبة لإحصائية (Trace) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك (r=0)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1)، وهذا يدل على ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في مصر خلال مدة البحث.

الجدول (2-11) القيمة العظمى (Max) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.840602	62.43593	33.87687	0.000
At most 1 *	0.779138	51.34739	27.58434	0.000
At most 2 *	0.579499	29.45445	21.13162	0.002
At most 3	0.323857	13.30593	14.2646	0.070
At most 4	0.025691	0.884919	3.841466	0.346

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يظهر الجدول (2-11) لإختبار القيم العظمى (Max) وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (GDP,IM,M2,EXP01) ونسبة الفقر (PR)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

4: تحليل نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

يمكن توضيح نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ حسب الملحق(2)

1- يتضح من نتائج معادلات نموذج متجه تصحيح الخطأ أعلاه عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر، وذلك لأن معلمة تصحيح

الخطأ لا تأخذ الاشارة السالبة، إذ يعد ذلك شرطاً ضرورياً للدلالة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

2- تحليل نتائج العلاقة بين صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) لصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP01) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، ويعود سبب ذلك إلى تحرير التجارة الخارجية وبسرعة شديدة دون وجود منهجية مطبقة تدريجيا وكذلك تحرير سعر صرف الدولار ورفع أسعار المنتجات النفطية نتيجة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الذي انعكست سلبا على المواطن المصري وزاد فقره.

3- تحليل نتائج العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) للناتج المحلي الإجمالي (GDP) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تأخذ طريقها إلى الدين ،إذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بنحو (80%) بينما الدين الخارجي بلغ حوالي (28.1) مليار دولار لنفس العام.

4- تحليل نتائج العلاقة بين الانفاق الكلي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) للإنفاق الكلي (IM) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، وذلك لعدم العدالة في توزيع الانفاق العام بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وان كان هناك زيادة في الانفاق على القطاعات الخدمية إلا أنها تكون صعبة المنال من قبل الفئات الفقيرة ولم يحظى ريف مصر بنفس الأهمية التي حظيت بها المدن الاخرى، فضلا عن الزيادة السكانية المصاحبة لزيادة الانفاق.

5- تحليل نتائج العلاقة بين عرض النقد الواسع ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) لعرض النقد الواسع (M2) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مطابقاً للنظرية الاقتصادية.

خامساً: تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الجزائر:

1: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

يوضح الجداول (2-12) و (2-13) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع (A.D.F) للمتغيرات عند المستوى الاصلي والفروق الأولى للبيانات، إذ تشير النتائج إلى وجود جذر الوحدة لجميع المتغيرات أي أنها غير ساكنة عند مستواها الاصلي I(0)، وان هذه المتغيرات تصبح ساكنة عند اخذ الفروق الأولى لها I(1).

الجدول (2-12) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

A.D.F						
		(GDP)	(IM)	(M2)	(PR)	(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-1.3733	-0.3513	-0.5482	-2.7346	-0.1331
	Prob.	0.584	0.9067	0.8694	0.0784	0.9378
		n0	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6579	-2.6926	-2.1176	-1.0827	-2.2469
	Prob.	0.7485	0.2455	0.5185	0.9178	0.4503
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Consta & Trend	t-Statistic	1.81	-1.1696	3.9146	-1.1704	4.4996
	Prob.	0.981	0.2163	0.9999	0.2161	1
		n0	n0	n0	n0	n0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يتضح من الجدول (2-13) أنه بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات أصبحت ساكنة، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وبالتالي يمكن القول ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول (2-13) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات

A.D.F						
		d(GDP)	d(IM)	d(M2)	d(PR)	d(EXP01)
With Constant	t-Statistic	-2.4079	-3.5114	-3.8367	-4.162	-4.0443
	Prob.	0.1471	0.0137	0.0061	0.0026	0.0035
		n0	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.507	-3.4405	-3.7928	-4.6678	-3.9702
	Prob.	0.323	0.0627	0.0293	0.0036	0.0196
		n0	*	**	***	**
Without Consta & Trend	t-Statistic	-2.2499	-3.3742	-2.0386	-4.3153	-2.4028
	Prob.	0.0256	0.0014	0.0413	0.0001	0.0178
		**	***	**	***	**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

2: تحليل نتائج مدة (طول) الإبطاء المثلى :

لتحديد طول مدة الإبطاء المثلى للنموذج تم توظيف الاختبارات (AIC, SC, HQ)، إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى لأقل قيمة، إذ تشير النتائج في الجدول (2-14) إلى ان مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء الثالثة حسب المعايير الثلاثة، لأنها تعطي أقل القيم لكل المعايير المستخدمة.

الجدول (2-14) نتائج اختبارات مدة الابطاء المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
0	65.7864	66.01314	65.86269
1	50.9791	52.33957	51.43686
2	44.86954	47.36372	45.70875
3	42.93888*	46.56678*	44.15956*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

3: نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اسلوب جوهانسن:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث تحتوي على جذر وحدة وهي غير مستقرة في مستواها، وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مما يعني إمكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، ويظهر الجدول (2-15) قيمة معامل الأثر (trace)، والجدول (19) يظهر القيمة العظمى (Max)، ومن هذه الاختبارات يمكن معرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

الجدول (2-15) معامل الأثر (Trace) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.872765	176.5016	69.81889	0.000
At most 1 *	0.778354	106.4031	47.85613	0.000
At most 2 *	0.717431	55.17617	29.79707	0.000
At most 3	0.301183	12.20585	15.49471	0.147
At most 4	0.000628	0.021369	3.841466	0.883

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

يتضح من الجدول (2-15) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (Trace) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (r=0)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات

التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1)، وهذا يدل على أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الجزائر خلال مدة البحث.

الجدول (2-16) القيمة العظمى (Max) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.872765	70.09848	33.87687	0.000
At most 1 *	0.778354	51.22691	27.58434	0.000
At most 2 *	0.717431	42.97033	21.13162	0.000
At most 3	0.301183	12.18448	14.2646	0.103
At most 4	0.000628	0.021369	3.841466	0.883

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

أما اختبار القيم العظمى (Max) فقد جاءت نتائجه مطابقة لنتائج اختبار الأثر (Trace)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية (GDP,IM,M2,EXP01) ونسبة الفقر (PR)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من (5%).

4: تحليل نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

يمكن توضيح نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ حسب الملحق(3)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

1- يتضح من نتائج معادلات نموذج متجه تصحيح الخطأ أعلاه عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر، وذلك لأن معلمة تصحيح الخطأ غير معنوية حسب اختبار (t) ($p<0.05$).

2- تحليل نتائج العلاقة بين صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر.

تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) لصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP01) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ويعود سبب ذلك على فشل رسم بعض السياسات الاقتصادية الكلية، كاعتماد الجزائر على سلعة النفط في التصدير وبالمقابل استيراد الالات والمعدات والسلع الغذائية.

3- تحليل نتائج العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) للناتج المحلي الإجمالي (GDP) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مطابقاً للنظرية الاقتصادية، إذ بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تنخفض نسبة الفقر (PR).

4- تحليل نتائج العلاقة بين الانفاق الكلي ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) للإنفاق الكلي (IM) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، يعود ذلك إلى ان الزيادة في الانفاق لم تأخذ طريقها إلى الفئات الفقيرة من المجتمع إلا بنسب قليلة وإنما تذهب إلى استيراد السلاح ،إذ حازت الجزائر على نسبة (46%) من واردات السلاح في القارة الافريقية وتصدرت الدول في تلك القارة ، إذ بلغت قيمة واردات السلاح في المدة (1961-2015) نحو (25.7) مليار دولار وهذا انعكس سلبا على المجتمع وزيادة نسبة فقره.(**معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية، 2015، 18**).

5- تحليل نتائج العلاقة بين عرض النقد الواسع ونسبة الفقر: تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب (علاقة طردية) لعرض النقد الواسع (M2) على نسبة الفقر (PR) في الأجل الطويل، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين إذ لا يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية، بسبب تبني الحكومة مشروع طباعة الاوراق النقدية مما اضعف الدينار الجزائري ،وهذا الاصدار النقدي ادى إلى ارتفاع نسب التضخم الذ ألحق الضرر بالفرد الجزائري، فضلا عن ضعف اجراءات الحكومة في استرجاع المبالغ المنفقة .وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا:الاستنتاجات:

1-عدم كفاءة وفاعلية بعض السياسيات الاقتصادية الكلية فضلا عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدرتها التنافسية في السوق العالمية للبلدان المختارة في الدراسة (الأردن، مصر، الجزائر) قد انتجت عدم كفاءة اقتصاديات تلك البلدان في تفعيل متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق نتائج لتسريع النمو الاقتصادي واستدامته.

2-يظهر اختبار السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الكلي، عرض النقد الواسع، صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة الفقر في الأردن ومصر والجزائر، أنها غير ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات حسب اختبار (ADF) ، وأنها تصبح ساكنة عند اخذ الفرق الأول لها.

3- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود توازن طويل الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الأردن خلال مدة الدراسة حسب اختبار جوهانسن واختبار متجه تصحيح الخطأ، وهناك علاقة عكسية بين كل من (صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد

الواسع) ونسبة الفقر، بينما هناك علاقة طردية بين كل من (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الكلي) ونسبة الفقر.

4- اظهرت نتائج التحليل القياسي عدم وجود توازن طويل الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في مصر خلال مدة الدراسة حسب اختبار جوهانسن واختبار متجه تصحيح الخطأ، وهناك علاقة عكسية بين (عرض النقد الواسع) ونسبة الفقر، بينما هناك علاقة طردية بين كل من (صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الكلي) ونسبة الفقر.

5- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود توازن طويل الأجل بين مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ونسبة الفقر في الجزائر خلال مدة الدراسة حسب اختبار جوهانسن واختبار متجه تصحيح الخطأ، وهناك علاقة عكسية بين كل من (صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة الفقر، بينما هناك علاقة طردية بين كل من (الانفاق الكلي، عرض النقد الواسع) ونسبة الفقر.

ثانيا: التوصيات:

1. المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية ووضع الاهداف ذات الأولوية التي تسهم في تسريع معدلات النمو واستدامته وتوفير فرص العمل، فضلا عن تمكين الطبقات الفقيرة للحصول على مستحقاتهم المتمثلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتخفيف آثاره في المجتمع.
2. اعادة هيكلة ادوات السياسات الاقتصادية الكلية ولاسيما الانفاق العام لدعم الفئات الفقيرة وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فضلا عن شبكات الضمان الاجتماعي لتنمية راس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، ولتخفيض معدل التقلبات والصدمات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل الذي يحروه الفقراء.
3. العمل على تعديل التباين الملحوظ بين مناطق الريف والمدينة في تخصيص الاستثمارات والموارد المتاحة مع الاخذ بدور اكبر للدولة بهدف حصول اكثر الفئات الفقيرة على هذه الخدمات والذي يعني تخفيف ظاهرة الفقر.

4.وضع منهجية قائمة على اسس مدروسة في برنامج الاصلاح الاقتصادي، وان يكون متدرج في التطبيق حتى لا يكون له تأثير سلبي كبير على الفئات الفقيرة، وان يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن التشغيل مع ضرورة توسيع قاعدة البيانات.

5-اصلاح الاختلالات في الادارة العامة ومكافحة الفساد الاداري والمالي وتحسين استخدام الموارد، الذي يؤدي بدوره إلى ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

المصادر:

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي(2005)**التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والامن في عالم غير متساوٍ**، تقرير التنمية البشرية 2005، نيويورك

2- بلول، صابر(2009) **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(25) ،العدد الأول.

3- البنك الدولي(2004) تقييم الفقر في الأردن، الجزء الأول، نيويورك، الملاحق الاحصائية.

4- بوساق، كريمة(2004) **سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

5- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء(2013)**الاحصاءات**، مصر.

6- حطاب، كمال(2002) دور الاقتصاد الاسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة ابحاث جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (18)، العدد (14)، الأردن.

7- دائرة الاحصاءات العامة(2015) **تقرير النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن**، المملكة الأردنية الهاشمية.

8- رزيق وفروضي، كمال، خديجة(2014) **أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات الأقلال في الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3.

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة، ابو ظبي، الأمارات.

10- الطائي، فاضل عباس والشرابي نجلاء سعد (2010)، **المنطق المغيب لنموذج سلسلة زمنية غير المراوحة مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الاحصائيه**، المجلد (7)، العدد (18).

11- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2000)**اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر، الكويت.

12- العفلوكي، ريسان حاتم كاطع(2016) **دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدور مختارة مع اشارة خاصة إلى أقليم كوردستان العراق**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

13- الفارس، عبدالرزاق(2001) **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

14- كريم، كريمة(1996) **الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي**، تقرير اجتماعات الخبراء حول القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، سوريا.

15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2003) **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول**، الجزائر.

16- معهد التخطيط القومي(1996)**تقرير التنمية البشرية**، مصر.

17- معهد ستوكهولم لابحاث السلام العالمية(2015)**تقرير تجارة السلاح في العالم**، سيبري.

المصادر الاجنبية :

1.Ray, Debraj, 1998,development economics, published by princeton university press.

2.OTI, 2010, Trans parency International Annual Report, New york.

الملاحق

الملحق(1)

Cointegrating Eq	CointEq1
PR(-1)	1
EXP01(-1)	-0.002601
	-0.00029
	[-9.04581]
GDP(-1)	0.003867
	-0.00048
	[8.00288]
IM(-1)	0.003518
	-0.01793
	[0.19625]
M2(-1)	-0.001029
	-0.00013
	[-8.08637]

Error Correction	D(PR)	D(EXP01)	D(GDP)	D(IM)	D(M2)
CointEq1	−0.252708	−1622.623	−1224.534	1.170797	−1885.78
	−0.06233	−450.735	−291.008	−0.5978	−584.58
	[−4.05413]	[−3.59995]	[−4.20790]	[1.95851]	[−3.22587]
D(PR(−1))	−0.189872	−7084.759	−4885.364	4.739564	−8414.93
	−0.36792	−2660.43	−1717.66	−3.52848	−3450.45
	[−0.51607]	[−2.66301]	[−2.84420]	[1.34323]	[−2.43879]
D(PR(−2))	0.218123	2505.985	1707.553	−1.54628	3147.142
	−0.50773	−3671.39	−2370.36	−4.86928	−4761.6
	[0.42961]	[0.68257]	[0.72038]	[−0.31756]	[0.66094]
D(PR(−3))	0.122777	1394.214	1019.432	−1.23129	1432.49
	−0.29575	−2138.57	−1380.73	−2.83634	−2773.62
	[0.41514]	[0.65194]	[0.73833]	[−0.43411]	[0.51647]
D(EXP01(−1))	−2.01E−05	1.71369	0.493828	0.000693	0.16602
	−0.0002	−1.45153	−0.93716	−0.00193	−1.88257
	[−0.10026]	[1.18061]	[0.52694]	[0.35985]	[0.08819]
D(EXP01(−2))	−0.000187	−2.99367	−1.914557	0.001249	−2.58129
	−0.00032	−2.29236	−1.48002	−0.00304	−2.97307
	[−0.58954]	[−1.30593]	[−1.29360]	[0.41085]	[−0.86822]
D(EXP01(−3))	−0.000498	−2.09954	−1.471167	0.00164	−2.56524
	−0.00018	−1.27968	−0.8262	−0.0017	−1.65968
	[−2.81522]	[−1.64067]	[−1.78064]	[0.96617]	[−1.54562]
D(GDP(−1))	−0.000435	−4.579759	−2.549248	0.0027	−5.87658
	−0.00046	−3.31227	−2.1385	−0.00439	−4.29585
	[−0.94950]	[−1.38266]	[−1.19207]	[0.61469]	[−1.36797]
D(GDP(−2))	−0.001133	−2.975546	−2.022425	0.003239	−3.03439
	−0.00063	−4.54743	−2.93596	−0.00603	−5.89778
	[−1.80157]	[−0.65434]	[−0.68885]	[0.53709]	[−0.51450]
D(GDP(−3))	0.000775	1.545189	0.230014	−0.00264	2.077241
	−0.00053	−3.82809	−2.47153	−0.00508	−4.96483
	[1.46408]	[0.40364]	[0.09307]	[−0.51908]	[0.41839]
D(IM(−1))	0.115775	1154.738	868.923	0.122686	1599.915
	−0.08391	−606.78	−391.756	−0.80476	−786.962
	[1.37969]	[1.90306]	[2.21802]	[0.15245]	[2.03303]

D(IM(−2))	0.386643	1582.479	1070.708	−1.72159	1668.975
	−0.12411	−897.458	−579.427	−1.19028	−1163.96
	[3.11528]	[1.76329]	[1.84787]	[−1.44637]	[1.43388]
D(IM(−3))	−0.017522	575.6822	581.7743	−0.28198	641.4822
	−0.12355	−893.419	−576.818	−1.18492	−1158.72
	[−0.14182]	[0.64436]	[1.00859]	[−0.23797]	[0.55361]
D(M2(−1))	9.22E−06	0.714298	0.63902	−0.00095	2.756191
	−0.00015	−1.07377	−0.69326	−0.00142	−1.39263
	[0.06209]	[0.66522]	[0.92176]	[−0.66472]	[1.97913]
D(M2(−2))	0.000528	1.716466	0.904674	−0.0014	0.865457
	−0.00026	−1.89188	−1.22146	−0.00251	−2.45367
	[2.01863]	[0.90728]	[0.74065]	[−0.55716]	[0.35272]
D(M2(−3))	−0.00052	−1.967693	−0.964631	0.002226	−2.26594
	−0.00021	−1.50565	−0.97209	−0.002	−1.95275
	[−2.49901]	[−1.30687]	[−0.99232]	[1.11477]	[−1.16038]
R−squared	0.925243	0.843813	0.848798	0.833604	0.855311
Adj. R−squared	0.855159	0.697387	0.707047	0.677607	0.719665
Sum sq. resids	0.107122	5601188	2334793	9.852561	9421616
S.E. equation	0.081824	591.6707	382.0007	0.78472	767.3663
F−statistic	13.20187	5.762739	5.987933	5.343727	6.305455
Log likelihood	45.78631	−238.5701	−224.5692	−26.558	−246.891
Akaike AIC	−1.861644	15.91063	15.03558	2.659873	16.43066
Schwarz SC	−1.128777	16.6435	15.76844	3.392741	17.16353
Mean dependent	0.080078	799.2031	657.918	−0.32074	769.9453
S.D. dependent	0.214998	1075.564	705.7732	1.382043	1449.318
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.53E+09			
Determinant resid covariance		79050060			
Log likelihood		−517.9996			
Akaike information criterion		37.68748			
Schwarz criterion		41.58084			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

الملحق(2)

Cointegrating Eq	CointEq1
PR(−1)	1
EXP01(−1)	0.0000661

	-0.00000078
	[85.2676]
GDP(-1)	0.0000181
	-0.00000077
	[23.4716]
IM(-1)	1.263887
	-0.00541
	[233.465]
M2(-1)	-0.0000973
	-0.0000003
	[-319.339]
C	-58.1669

Error Correction:	D(PR)	D(EXP01)	D(GDP)	D(IM)	D(M2)
CointEq1	0.260021	7632.611	2859.081	-0.13964	14532.09
	-0.07156	-7657.71	-2612.38	-0.39706	-7622.61
	[3.63341]	[0.99672]	[1.09443]	[-0.35169]	[1.90645]
D(PR(-1))	-2.16567	-78168	-29866.3	4.595279	-199348
	-1.00135	-107149	-36553.3	-5.55582	-106658
	[-2.16275]	[-0.72952]	[-0.81706]	[0.82711]	[-1.86904]
D(PR(-2))	-1.00271	-9804.83	-7323.71	-0.93157	18885.16
	-0.60672	-64922.4	-22147.9	-3.36631	-64624.9
	[-1.65267]	[-0.15102]	[-0.33067]	[-0.27673]	[0.29223]
D(PR(-3))	-2.81715	-155685	-48370	-0.35069	-213840
	-1.014	-108503	-37015.2	-5.62603	-108006

	[−2.77825]	[−1.43484]	[−1.30676]	[−0.06233]	[−1.97989]
D(EXP01(−1))	7.44E−06	0.156997	−0.30016	−9.81E−06	0.011093
	−9.70E−06	−1.04149	−0.3553	−5.40E−05	−1.03672
	[0.76408]	[0.15074]	[−0.84481]	[−0.18167]	[0.01070]
D(EXP01(−2))	−2.20E−05	−1.99954	−0.48405	−6.39E−05	−1.41233
	−1.40E−05	−1.50224	−0.51248	−7.80E−05	−1.49536
	[−1.56857]	[−1.33103]	[−0.94452]	[−0.82003]	[−0.94447]
D(EXP01(−3))	6.89E−06	0.668958	0.172284	6.43E−05	0.641683
	−7.90E−06	−0.84981	−0.28991	−4.40E−05	−0.84592
	[0.86769]	[0.78719]	[0.59427]	[1.45915]	[0.75857]
D(GDP(−1))	−0.0001	−2.44311	0.210598	−8.25E−06	−5.48435
	−4.00E−05	−4.22765	−1.44224	−0.00022	−4.20828
	[−2.62144]	[−0.57789]	[0.14602]	[−0.03763]	[−1.30323]
D(GDP(−2))	−2.28E−06	1.890815	0.053444	0.000176	0.05207
	−4.00E−05	−4.30391	−1.46825	−0.00022	−4.28419
	[−0.05659]	[0.43933]	[0.03640]	[0.78760]	[0.01215]
D(GDP(−3))	−9.54E−05	−3.41177	−1.10522	−0.00019	−6.90489
	−3.60E−05	−3.90089	−1.33077	−0.0002	−3.88301
	[−2.61649]	[−0.87461]	[−0.83052]	[−0.92980]	[−1.77823]
D(IM(−1))	−0.1431	−1059.81	−362.166	1.434872	−13270.7
	−0.06964	−7451.36	−2541.99	−0.38636	−7417.21
	[−2.05493]	[−0.14223]	[−0.14247]	[3.71380]	[−1.78918]
D(IM(−2))	−0.1743	−7778.31	−3168.74	−0.57224	−275.332
	−0.10744	−11496.9	−3922.1	−0.59613	−11444.2
	[−1.62227]	[−0.67656]	[−0.80792]	[−0.95993]	[−0.02406]

D(IM(−3))	−0.42322	−16886.7	−5298.12	−0.11882	−35159.4
	−0.11488	−12292.5	−4193.52	−0.63738	−12236.2
	[−3.68411]	[−1.37374]	[−1.26341]	[−0.18642]	[−2.87340]
D(M2(−1))	4.84E−05	1.16768	0.443429	−6.18E−05	4.076446
	−1.60E−05	−1.69678	−0.57885	−8.80E−05	−1.689
	[3.04947]	[0.68818]	[0.76606]	[−0.70251]	[2.41353]
D(M2(−2))	2.19E−05	0.578665	0.267617	−2.98E−06	−0.03051
	−9.30E−06	−0.99875	−0.34072	−5.20E−05	−0.99418
	[2.34871]	[0.57939]	[0.78545]	[−0.05762]	[−0.03069]
D(M2(−3))	5.53E−05	2.622086	0.837817	1.12E−05	4.051935
	−1.90E−05	−2.07949	−0.70941	−0.00011	−2.06996
	[2.84800]	[1.26093]	[1.18101]	[0.10390]	[1.95749]
C	1.669145	57064.09	21320.48	−0.27388	100033.3
	−0.4302	−46034.1	−15704.3	−2.38693	−45823.1
	[3.87989]	[1.23961]	[1.35762]	[−0.11474]	[2.18303]
R−squared	0.965252	0.648252	0.699123	0.898503	0.918848
Adj. R−squared	0.928187	0.273054	0.378187	0.790239	0.832286
Sum sq. resids	0.061084	6.99E+08	81398449	1.880436	6.93E+08
S.E. equation	0.063815	6828.482	2329.499	0.354066	6797.188
F−statistic	26.04246	1.727761	2.178389	8.299192	10.61492
Log likelihood	54.77373	−315.807	−281.392	−0.05832	−315.66
Akaike AIC	−2.36086	20.80041	18.64951	1.066145	20.79122
Schwarz SC	−1.58219	21.57908	19.42818	1.844817	21.56989
Mean dependent	0.169453	7628.566	5337.441	−0.4391	3609.363
S.D. dependent	0.238133	8008.906	2954.15	0.773074	16597.59

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.37E+12
Determinant resid covariance	1.44E+11
Log likelihood	−638.141
Akaike information criterion	45.50881
Schwarz criterion	49.6312

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).

الملحق(3)

Cointegrating Eq	**CointEq1**
PR(−1)	1
EXP01(−1)	−0.0000482
	−0.0000027
	[−18.0410]
GDP(−1)	−0.00016
	−0.000002
	[−78.6206]
IM(−1)	0.086921
	−0.00628
	[13.8474]
M2(−1)	0.000308
	−5.00E−06
	[61.4801]
C	−10.091

Error Correction:	**D(PR)**	**D(EXP01)**	**D(GDP)**	**D(IM)**	**D(M2)**
CointEq1	−0.00398	21826.98	38937.13	2.186124	14460.81
	−0.32766	−16406.4	−16203	−5.37118	−11043.8
	[−0.01215]	[1.33039]	[2.40308]	[0.40701]	[1.30941]

D(PR(−1))	−0.35052	−168660	−220510	25.70156	−96396.7
	−1.91522	−95898.5	−94709.5	−31.3956	−64552.8
	[−0.18302]	[−1.75873]	[−2.32827]	[0.81864]	[−1.49330]
D(PR(−2))	−1.22425	−80189.3	−160229	−14.6791	−76063.4
	−2.0571	−103003	−101726	−33.7215	−69335.2
	[−0.59513]	[−0.77851]	[−1.57511]	[−0.43531]	[−1.09704]
D(PR(−3))	2.241865	−9753.3	−70564.5	−28.6933	5333.465
	−2.39295	−119820	−118334	−39.2269	−80655
	[0.93686]	[−0.08140]	[−0.59632]	[−0.73147]	[0.06613]
D(EXP01(−1))	−7.38E−05	−8.85993	−12.9515	0.001273	−5.83516
	−0.00012	−5.79507	−5.72322	−0.0019	−3.90088
	[−0.63734]	[−1.52887]	[−2.26297]	[0.67108]	[−1.49586]
D(EXP01(−2))	−5.13E−05	−2.31883	−4.42118	−0.00033	−2.14642
	−0.00011	−5.48821	−5.42017	−0.0018	−3.69432
	[−0.46841]	[−0.42251]	[−0.81569]	[−0.18531]	[−0.58100]
D(EXP01(−3))	0.000134	−0.12649	−3.67219	−0.00202	−0.0343
	−0.00011	−5.37026	−5.30367	−0.00176	−3.61492
	[1.24717]	[−0.02355]	[−0.69239]	[−1.14731]	[−0.00949]
D(GDP(−1))	4.47E−05	5.44775	8.75424	−0.00077	3.03404
	−6.40E−05	−3.20398	−3.16425	−0.00105	−2.15672
	[0.69861]	[1.70031]	[2.76661]	[−0.73135]	[1.40679]
D(GDP(−2))	−1.06E−05	3.132086	6.046118	0.001202	2.903955
	−7.10E−05	−3.53234	−3.48854	−0.00116	−2.37775
	[−0.14955]	[0.88669]	[1.73313]	[1.03965]	[1.22130]

D(GDP(−3))	−1.13E−05	3.258154	6.022932	8.71E−05	1.686595
	−9.30E−05	−4.67229	−4.61436	−0.00153	−3.14509
	[−0.12084]	[0.69734]	[1.30526]	[0.05693]	[0.53626]
D(IM(−1))	−0.10571	−15689	−21980.7	2.873394	−8886.71
	−0.19051	−9539.41	−9421.14	−3.12305	−6421.33
	[−0.55485]	[−1.64464]	[−2.33313]	[0.92006]	[−1.38393]
D(IM(−2))	−0.03055	−5289.7	−11383.5	−2.46631	−5754.77
	−0.18446	−9236.15	−9121.64	−3.02376	−6217.2
	[−0.16562]	[−0.57272]	[−1.24797]	[−0.81564]	[−0.92562]
D(IM(−3))	0.128205	−2893.76	−7630.97	−1.28267	−602.945
	−0.20474	−10251.5	−10124.4	−3.35616	−6900.65
	[0.62620]	[−0.28228]	[−0.75372]	[−0.38218]	[−0.08738]
D(M2(−1))	6.12E−06	2.902971	2.835357	−0.00024	2.902194
	−7.20E−05	−3.62097	−3.57607	−0.00119	−2.43741
	[0.08467]	[0.80171]	[0.79287]	[−0.20191]	[1.19069]
D(M2(−2))	8.51E−05	−2.82869	−5.08046	−0.00146	−2.41391
	−0.00012	−5.89399	−5.82091	−0.00193	−3.96746
	[0.72328]	[−0.47993]	[−0.87280]	[−0.75574]	[−0.60843]
D(M2(−3))	−0.00015	−5.17047	−5.94492	0.00211	−2.98369
	−8.20E−05	−4.10109	−4.05025	−0.00134	−2.7606
	[−1.83118]	[−1.26075]	[−1.46779]	[1.57123]	[−1.08081]
C	0.067774	2336.169	2706.559	−0.66717	2497.655
	−0.05851	−2929.84	−2893.51	−0.95918	−1972.18
	[1.15828]	[0.79737]	[0.93539]	[−0.69556]	[1.26644]
R-squared	0.730781	0.701962	0.89667	0.749022	0.763218

Adj. R-squared	0.443615	0.384056	0.786451	0.481312	0.51065
Sum sq. resids	0.057516	1.44E+08	1.41E+08	15.45562	65340187
S.E. equation	0.061922	3100.566	3062.124	1.015074	2087.106
F-statistic	2.544799	2.208076	8.13538	2.797889	3.021837
Log likelihood	55.73693	-290.542	-290.143	-33.7618	-277.876
Akaike AIC	-2.42106	19.22137	19.19642	3.172614	18.42976
Schwarz SC	-1.64239	20.00004	19.97509	3.951286	19.20843
Mean dependent	-0.00977	3973.949	3371.93	-0.48746	3055.59
S.D. dependent	0.083016	3950.666	6626.352	1.409434	2983.561

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.43E+11
Determinant resid covariance	3.23E+09
Log likelihood	-577.373
Akaike information criterion	41.71079
Schwarz criterion	45.83317

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 9).